

كارتر والتوكل القومي

«إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية»

(جيمي كارتر، ١٩٧٧)

«إن إيران تعد جزيرة من الاستقرار، وسط أكثر مناطق العالم اضطراباً»

(جيمي كارتر، ١٩٧٧)

فى نوفمبر ١٩٧٦، نجح جيمى كارتر - بالكاد - فى هزيمة جيرالد فورد فى انتخابات الرئاسة. فلقد أدار كارتر حملة انتخابية بارعة انتهزت كل الفرص المتاحة من جراء رد فعل الشعب إزاء فضيحة «ووترجيت»، والاستياء الذى اجتاح الأمة من الحكومة الكبيرة فى واشنطن، والإدراك الحسى الذى ساد - عموماً - بمدى الحاجة إلى سياسة خارجية أقل نشاطاً وأقل تورطاً. لقد وعد كارتر - فى الواقع - ألا تكون هناك فضيحة «ووترجيت» أخرى، أو فيتنام أخرى.

ولكن ما كان كارتر يؤيده، لم يكن على نفس الدرجة من الوضوح. وكان كارتر - رجل الأعمال والحاكم لولاية جورجيا - أقل خبرة فى مجال السياسة الخارجية، من الرؤساء الأمريكيين الذين تولوا الحكم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وكانت الصفة المميزة لشخصيته هى المثالية، وهى النقيض الصارخ للسياسة الواقعية،

التي سادت فى سنوات كيسنجر. وعلى خلاف من سبقوه، لم يعتبر الشيوعية عدوه الرئيسى؛ فأوضح مراراً وتكراراً أن الشعب الأمريكى قد أصبح مرعوباً من الشيوعيين، بينما لم يول كثيراً من الاهتمام إلى المخاطر الأعظم الناجمة عن سباق التسلح، وتمادى فى مساندة الديكتاتوريات اليمينية القمعية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم.

لقد ذكر كارتر فى خطاب توليه السلطة أن هدفه الأسمى هو إزالة الأسلحة النووية من على سطح الأرض، وأراد أن يشرع - فوراً - فى تحديد التسلح، وتخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية عبر البحار، لأنه كان يأبى أن تظل الولايات المتحدة «تاجر الأسلحة» فى نظر العالم. كما أنه أخذ على نفسه عهداً قاطعاً بالدفاع عن حقوق الإنسان فى كل مكان، والتي أطلق عليها فيما بعد «روح سياستنا الخارجية»، وجعلها محك العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى. وكانت كلها أهداف نبيلة، ومصاغة بنبل، فأنعشت معنويات العالم أجمع، خاصة التركيز على حقوق الإنسان، الذى عزف على وتر حساس لدى المضطهدين فى كل مكان.

ولكن كل الأهداف كانت غير عملية إلى حد كبير، ولم يتحقق أى منها. وبدلاً من إحراز أى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، استمرت إدارة كارتر فى زيادة الترسانة النووية الأمريكية، بنفس المعدل - تقريباً - الذى زادت به فى إدارة نيكسون، وفورد. كما زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية - بالفعل - خلال سنوات كارتر، بدلاً من تخفيضها. وعلاوة على ذلك أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان، إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة - بدرجة سيئة - مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو انفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية. كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه. لقد كانت هناك هوة ساحقة بين الهدف والإنجاز فى إدارة كارتر، وكانت أسبابها

الرئيسية هي الإفراط في المثالية، والافتقار إلى التجارب، والمغالاة في رد الفعل تجاه تصرفات روسيا.

لقد صرح كارتر في خطاب توليه السلطة قائلاً: «لا يمكن ألا نكثر بمصير الحرية في الدول الأخرى، ويجب أن يكون التزامنا قبل حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً».

إن مفهوم أن كل إنسان له حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها، هو - أساساً - أحد مبادئ «جيفرسون» والمبادئ الأمريكية، ولكنه حاز على تأييد عالمي في ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ومرة أخرى في اتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥)، عندما اتفق جميع الأعضاء - بما في ذلك الاتحاد السوفيتي - على احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيهم. ول سوء الحظ لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الاتفاقية بقوة القانون؛ لقد قام الكونجرس بالتصديق على السياسة في أوائل السبعينيات، قبل خطاب تولي كارتر السلطة. ورداً على سياسة كيسنجر الواقعية، ولجابهة الحرج الذي نجم عن التأييد الأمريكي للحكام الديكتاتوريين حول العالم، منع الكونجرس إرسال المساعدات الأمريكية إلى الدول، التي «تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً على نحو جسيم، وثابت». وهكذا، لم يكن كارتر يقدم فكرة جديدة، ولكن لم يحدث من قبل، أن تمادى رئيس أمريكي إلى هذا الحد، في مجال حقوق الإنسان.

كان كارتر - شخصياً - متأثراً جداً بالقضية، كما أنها وفرت له فرصة لتمييز سياسته الخارجية، عن سياسة كيسنجر ونيكسون. وبالإضافة إلى ذلك قامت بدور ما لكل من أنصار الحرب الباردة (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد الاتحاد السوفيتي، نظراً لسجلاته الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان)، والمثاليين (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد: شيلي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها نظراً لسجلاتها الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان). وأسس كارتر «مكتب حقوق الإنسان» في وزارة الخارجية، كما

كان يقرر منح أو منع المساعدات الاقتصادية، والميزات التجارية، والأسلحة، وغيرها من أنماط المساعدة الأمريكية على أساس موقف الدولة من حقوق الإنسان.

وأدت حملة حقوق الإنسان إلى ظهور كارتر في صورة مشرقة، ولكن تأثيراتها لم تكن إيجابية وأضرارها كانت جسيمة. لقد أخذ يعظ المهتدين، فما كان من المخطئين إلا أن استاءوا - بشدة - من مواظب كارتر عن حقوق الإنسان؛ لدرجة أنهم إما تجاهلوا الاستغاثات التي أخذ ينادى بها بتحسين معاملة المساجين السياسيين، أو أنهم لجأوا - بالفعل - إلى زيادة القمع. ومع ذلك، كان المدافعون عن حقوق الإنسان مقتنعين بإيجابية الحملة وفائدتها، وعلى حد تعبير أحدهم: «لقد أعادت إلى الولايات المتحدة شهرتها السابقة كمؤيدة للحرية، بدلاً من صورتها الحديثة كنصيرة للطغاة».

غير أن المشكلة الجوهرية كانت حتمية: توجيه الحملة ضد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة بدلاً من أعدائها، حيث أن بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل: كوريا الجنوبية، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايوان، ونيكاراجوا، وإيران، كانوا سريعي التأثير بالضغط التي يمارسها كارتر، لاعتمادهم على الولايات المتحدة؛ في الحصول على الأسلحة والمعدات الاقتصادية. واعتقد النقاد أنه لا يوجد ما يبرر إضعاف حلفاء الولايات المتحدة بسبب الاعتراض على أخلاقياتهم، في نفس الوقت الذي تستمر فيه الولايات المتحدة في فتح تسهيلات ائتمانية وبيع الجيوب، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتي، الذي وصل انتهاكه لحقوق الإنسان إلى أسوأ درجة سجلها العالم، والذي كان من الواضح أنه ليس من أصدقاء الولايات المتحدة.

كان كارتر يرمى في علاقته بالاتحاد السوفيتي إلى تحقيق هدفين جوهريين، أولهما تحرير الولايات المتحدة من «خوفها الجامح من الشيوعية»، وثانيهما إبرام معاهدة «سولت ٢» التي كانت ستؤدي إلى تضاؤل فرص اندلاع حرب نووية. وكان

وزير الخارجية «سيروس فانس» - وهو محام من نيويورك، له خبرة طويلة مع الحكومة - من متزعمي الدفاع عن سياسة انفراج العلاقات، واتباع أسلوباً معتدلاً لاستمالة روسيا، وكان «كارتير وفانس» على ثقة من أنه قد حان الوقت، لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي. لقد أكد «فانس» على ضرورة أن يتبنى الأسلوب الجديد للتعامل مع السوفييت على أساس «الحوافز الإيجابية»؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة «قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الاتحاد السوفيتي»، أو بطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة أن تقبل دوراً، أقل شأنًا في شئون العالم.

قدمت الولايات المتحدة أول «حافز إيجابي» - في خلال أربعة وعشرين ساعة - من تولى كارتير الرئاسة، عندما أمر بسحب الأسلحة النووية الأمريكية فوراً من كوريا الجنوبية. ولم تحدث تلك الخطوة الرئيسية أي رد فعل لدى الاتحاد السوفيتي (عم تسببت بيروقراطية البنتاجون في إحباطها في نهاية الأمر)، مما أدى إلى شدة إحساس كارتير بالاحباط. وجدير بالذكر أن اتخاذ كارتير مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقاً مع قادته العسكريين، ودون إخطار الكرملين مسبقاً والحصول سلفاً على بعض التعهدات باتخاذ إجراء متبادل، لهو دليل على قلة خبرته. وبصفة عامة، كان كارتير مبشئاً خلال السنة الأولى من توليه الرئاسة، بسبب تقاعس السوفييت عن الرد على مبادراته. وبينما بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن بعض مواقعها المتقدمة حول العالم، أصبح السوفييت (بدلاً من التجاوب مع أمريكا بنفس النمط) أكثر ميلاً للمغامرات. لقد استمروا بل حتى زادوا من تعزيز أسلحتهم، وأصبح لهم وجود في كل من القرن الأفريقي، وجنوب أفريقيا، باستخدام القوات الكوبية في دور عملائهم الذين يتولون المواجهة. وكان واضحاً أن روسيا نظرت إلى «حوافز كارتير الإيجابية» كعلامات على الضعف والتردد في اتخاذ القرار؛ فردت على ذلك بأن أصبحت أكثر عدوانية.

وأدت تحركات روسيا إلى تقوية مركز «زينيوف بريزنسكي»، مستشار كارتر الخاص لشؤون الأمن القومي، وهو عالم سياسي، هاجر من بولندا إلى الولايات المتحدة في ١٩٥٣. كان «بريزنسكي» من مؤيدي سياسة كيسنجر الواقعية، وكان يتنافس مع «فانس» من أجل التأثير على كارتر. لقد قدم بريزنسكي حججاً قومية، تؤيد عدم الثقة في السوفييت، وساعدت تصرفات روسيا على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال عندما بدأت روسيا، في أوائل ١٩٧٩، في وضع حاملة طائرات نفائية، وفرقة مقاتلة، وحوض لإصلاح الغواصات في كوبا، غضب كارتر من «ليونيد بريجنيف»، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذي تم بعد أزمة «الصواريخ»، وظهر في التلفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوفيتي*. ورد «بريجينيف» - في حدود المتوقع والصواب - بأن الطائرات وغيرها من المعدات، لم تكن أسلحة هجومية بطبيعتها، وبالتالي لم تكن تمثل انتهاكاً للاتفاق، الذي عقده كنيدي وخروشوف بصفة غير رسمية في ١٩٦٢، وبالتالي لم يسحب بريجنيف الأسلحة أو القوات. وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة في رحلة كارتر، التي امتدت من المثالية إلى التشدد مع السوفييت.

كانت أهم نتيجة، على الإطلاق، لعداء كارتر للسوفييت وتخوفه المتزايد منهم. هي توقف مباحثات «سولت ٢». ولم يكن كارتر على استعداد لتقديم تنازلات أكثر من، مقابلة السوفييت في منتصف الطريق، وفي نهاية الأمر طالب كارتر - فعلاً - بحيازة الولايات المتحدة لأسلحة أكثر، وبحيازة الاتحاد السوفيتي لأسلحة أقل، مما كان كيسنجر ونيكسون على استعداد لتقبله. وهكذا فإن مطالب كارتر - بالإضافة

(*) ترجع أصول تلك «الأزمة» إلى الطموحات السياسية للسيناتور «فرانك تشرشل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت حملة إعادة انتخابه في «إيداهو» وشيكة، حيث اتهمه الحزب المعارض بتهاونه مع الشيوعيين، ولذلك عقد مؤتمر صحفي في ٣٠ أغسطس ١٩٧٩، «كشفت» فيه عن وجود لواء سوفيتي في كوبا، مكون من ٢٥٠٠ جندي، و«طالب» بأن يصر الرئيس الأمريكي على إزالة «كل الفرق المقاتلة السوفيتية من كوبا»، وحقيقة الأمر هي أن ذلك اللواء كان موجوداً في كوبا منذ ١٩٦٣.

إلى استياء روسيا من تأييد كارتير علانية للمنشقين الروس، وريبطه بين مباحثات «سولت ٢» وحقوق الإنسان - أدت إلى توقف المناقشات لأكثر من عام. لقد قال كارتير إنه أراد إتمام المعاهدة في ١٩٧٧، ولكنه لم يجتمع مع بريجنيف حتى يونيو ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة «سولت ٢» في فيينا. وحينذاك، كان كارتير قد أصدر أوامره بالفعل بإنتاج «صواريخ برشينج ٢» الحربية Pershing II - التي لم تكن واردة في معاهدة «سولت ٢» - وقبلة معدلة بإشعاع النيترون. كما كان بريجنيف قد ردّ على ذلك، بزيادة سرعة إنتاج روسيا لقاذفة القنابل، «باكفير - Backfire»، والصواريخ الجديدة س س - ٢٠.

كانت معاهدة «سولت ٢»، التي وقعها الزعيمان في فيينا، اتفاقية غريبة. مثلما حدث في معاهدة «سولت ١» وضعت «سولت ٢» حداً أقصى يمكن الجانبين - من أجل التوصل إلى ذلك الحد - من تعزيز - بدلاً من تجميد - الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، كما أنها أهملت كلية مجرد ذكر صواريخ «برشينج ٢»، أو قاذفة القنابل «باكفير Backfire» أو مشكلة «ميرف» (رؤوس حربية متعددة للصواريخ عابرة القارات ICBN). وباختصار، كانت معاهدة «سولت ٢» متخلفة جداً عن التكنولوجيا الجارية، وعلى وجه التحديد فإن الاتفاقية قيدت كل طرف بـ ٢,٤٠٠ مُطلقة صواريخ من كل الأنواع. وفي ذلك الوقت - في منتصف ١٩٧٩ - كان الطرفان متساويين تقريباً، فكان لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات، منها ٥٥٠ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ١٣٩٨ صاروخاً عابراً لقارات، منها ٥٧٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، وكان لدى الولايات المتحدة ٦٥٦ صاروخاً من الصواريخ الباليستية المطلق من الغواصات، منها ٤٩٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ٩٥٠ صاروخاً، منها ١٢٨ صاروخاً متعدد الرؤوس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة ٥٧٤ قاذفة قنابل ثقيلة حاملة لأضخم الأسلحة النووية، بينما كان لدى روسيا ١٥٦ قاذفة قنابل مماثلة. وبما أن كلا من الجانبين كان له مطلق الحرية في بناء رؤوس نووية، بالعدد

الذى كان ينبغي، وكذلك فى تزويد كل مطلقات الصواريخ بالرؤوس المتعددة، فإن معاهدة «سولت ٢» لم تضع أية قيود على الإطلاق - من وجهة النظر الفعلية - على سباق التسلح.

وبالرغم من ذلك، قوبلت المعاهدة بانتقادات حادة فى الولايات المتحدة؛ خاصة فى مجلس الشيوخ الذى هاجمها بأنها تنازلت عن كثير، وسمحت باستمرار تفوق روسيا الاستراتيجية - المفترض - بل ونموه أيضاً. وفقد كارتر - شخصياً - ثقته فى المعاهدة - فى ظل اتجاهاته المتشددة نحو السوفييت - فلم يحث على التصديق على المعاهدة. وبدلاً من ذلك تولت إدارة كارتر، فى ديسمبر ١٩٧٩، إقناع شركائها فى حلف شمال الأطلسى، بالموافقة على برنامج عمل، يقضى بتركيب صواريخ «برشينج ٢» - ذات الرؤوس النووية - وفى دول غرب أوروبا، رداً على تركيب السوفييت مئات من الصواريخ الجديدة «س س - ٢٠ ذات المدى المتوسط» فى دول شرق أوروبا. ومما هو جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تفرض على الأوروبيين تلك الخطوة على الإطلاق؛ حيث إن ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، وغيرها من أعضاء حلف شمال الأطلسى، كانوا فى شدة الانزعاج من خطر الصواريخ «س س - ٢٠»، وأصروا على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة لذلك الخطر. واتخذ أعضاء «الناتو» قراراً ذا فائدة مزدوجة، وهو: إقامة صواريخ «كروز» الحربية الأمريكية فى أوروبا الغربية، فى نفس الوقت الذى حثوا فيه روسيا على إجراء مباحثات الرقابة على التسلح، حيث تعهدت دول «الناتو» بعدم إقامة صواريخ «كروز» الحربية، إذا إزالت روسيا صواريخ «س س - ٢٠» من دول شرق أوروبا. وكانت تلك الخطوات تصعيداً مهماً لسباق التسلح، وكان أول تأثير مباشر لها، هو إحياء حركة «مهاجمة الأسلحة النووية»، التى كانت فى طور السبات فى أوروبا، والتى سرعان ما انتشرت إلى الولايات المتحدة. ووجد الناس فى كل أنحاء العالم - أياً كانت مهنتهم أو معتقداتهم السياسية - صعوبة متزايدة فى فهم العلاقة بين إنتاج المزيد من القنابل، وتوطيد أمن بلادهم. فى عصر امتلك فيه كل طرف عشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وقدرة

على التدمير الشامل يُحتسب مقياسها بأربعين إلى خمسين مرة، كان من الصعوبة بمكان، إدراك كيف يمكن أن تحسن زيادة تلك الطاقة المدمرة من الوضع الاستراتيجي للأمم. وبالرغم من ذلك، استمر سباق التسلح.

في ديسمبر ١٩٧٩، قامت ٨٥,٠٠٠ من القوات الروسية بغزو أفغانستان، وسدّدت تلك الواقعة ضربة عنيفة لكارتير، الذي قال: «إن الغزو السوفيتي لأفغانستان له مدلولات، يمكن أن تطرح أخطر تهديد يواجه السلام العالمي، منذ الحرب العالمية الثانية» وقدم تبريراته قائلاً: «العدوان الذي لا يقاوم، يصبح مرضاً معدياً». وقررت الولايات المتحدة إنهاء مبيعاتها من الحبوب إلى روسيا، وإرجاء مبيعات التكنولوجيا المتقدمة، كما قاطعت - بناء على إصرار كارتير - الدورة الأولمبية التي عقدت ١٩٨٠ في موسكو، وبالإضافة إلى ذلك، أخطر كارتير مجلس الشيوخ، بتأجيل النظر في معاهدة «سولت ٢» إلى أجل غير مسمى. وكانت كل تلك الإجراءات غاية في الخطورة - باستثناء مقاطعة الدورة الأولمبية التي كانت خطوة رمزية بحتة، ثار منها الروس بمقاطعة دورة لوس أنجلوس في ١٩٨٤ - كما كانت بمثابة انقلاب عكسي للسياسات طويلة المدى، التي سادت منذ سنوات كنيدي. وفي الواقع، كان موقف كارتير من السوفييت في ١٩٨٠، بصفة عامة، أكثر تشدداً من موقف أي رئيس أمريكي معهم منذ إيزنهاور، وبرر «كارتير» ذلك بأن أفغانستان كانت السبب في موقفه، قائلاً: «إن هذا الاعتداء السوفيتي قد ترك أثراً عنيفاً، غير رأبي الشخصي في ماهية الأهداف القصوى للسوفييت، أكثر من أي عمل آخر اقترفوه منذ توليت الرئاسة»، وسمّى الغزو بأنه «نواة مرحلية تجاه إمكانية سيطرتهم على معظم موارد البترول في العالم».

لقد اعتبر نقاد «كارتير» أن رد فعله كان مبالغاً فيه، وكانت حجتهم أن السوفييت لم يدخلوا أفغانستان لأغراض عدوانية، وإنما لأغراض دفاعية، حيث كانت تضاريس المنطقة تعد أقل التضاريس مناسبة لأي عمل عدواني في العالم تقريباً. كانت حكومة

أفغانستان موالية لموسكو بالفعل، حيث وصلت إلى السلطة بعد انقلاب حدث في أبريل ١٩٧٨، ولكن تلك الحكومة عجزت عن قمع المتمردين المسلمين. وبسبب الخوف الواضح من انتشار الحركة الإسلامية - التي اجتاحت بالفعل إيران - واحتمال وصولها إلى ملايين المسلمين داخل الاتحاد السوفيتي، قررت روسيا غزو أفغانستان.

لكن «كارتر» أصر على أن الجيش الأحمر قد استأنف نشاطه. وفي الواقع، كانت تلك المرة الأولى التي أرسل فيها السوفييت قواتهم إلى منطقة ما، لم يهزمها الجيش الأحمر في ١٩٤٥. وانسحب كارتر من «سولت ٢» - حفاظاً على موارد البترول في الغرب - بل وأمر أيضاً بزيادة ميزانية الدفاع، وأعلن عن رفع القيود الموضوعة على أنشطة وكالة المخابرات المركزية وعن مبدأ كارتر لجنوب شرق آسيا. ونظراً لأنه حدد أن منطقة الخليج الفارسي تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، فقد صرح بأن الولايات المتحدة ستقاوم أى هجوم روسي على تلك المنطقة «بأية وسيلة ضرورية» - بما في ذلك القوات العسكرية. لقد تساءل النقاد عن كيفية تولى الولايات المتحدة الدفاع بمفردها عن منطقة، تبعد آلاف الأميال عن القاعد العسكرية الأمريكية، إلا باستخدام الأسلحة النووية، وعبروا عن رغبتهم في أن تكون إدارة كارتر قد استشارت دول الخليج الفارسي وأعضاء «الناتو» قبل إذاعة «مبدأ كارتر».

عندما ترك كارتر منصب الرئاسة، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي أسوأ مما كانت عليه عندما تولى الرئاسة. وفي ١٩٨٠، أصبح اضطهاد المنشقين السوفييت، أكثر رواجاً وقسوة عما كان في ١٩٧٦. وزادت كفاءة الترسانات النووية للقوى العظمى. وهددت الصواريخ السوفيتية س س - ٢٠ أوروبا الغربية كما لم يحدث من قبل، بينما كانت الولايات المتحدة تنتج صواريخ «كرز»، لكي تهدد كلاً من أوروبا الشرقية وروسيا. وانخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل حاد.

لقد بدأ كارتير بسياسة حاسمة، سياسة أيقظت - بطرق متعددة - الأمل في بداية جديدة - تخفيض الإنفاق على التسلح، وزيادة الثقة بين الطرفين، وزيادة التبادل التجاري والثقافي، وباختصار انفراج حقيقي لتوتر العلاقات بين الدولتين. ولكنه عجز عن التمسك بتلك السياسة، ويرجع ذلك - في الجانب الأعظم - إلى إهمال السوفييت الرد بالمثل على «الحوافز الإيجابية» لكارتير، كما يرجع أيضا إلى الضغوط السياسية الداخلية لكي يصبح كارتير «أكثر تشدداً». كما وأن قلة خبراته الشخصية ترتب عليها المبالغة في رد الفعل تجاه الأحداث - كما حدث في كوبا وأفغانستان. كما عجز عن تخفيض التسلح - ولنوع جانباً توقف التسليح - في إطار القوة الدافعة الهائلة للتسابق على التسلح؛ حيث عمد كل جانب إلى التصرف في إطار مخاوفه من إحراز الجانب الآخر لتقدم مفاجئ عددي، أو تكنولوجياي. وعلاوة على ذلك، لأن كارتير لم يكن قائداً قوياً بالقدر الكافي الذي يمكنه من تحديد طريقة والتمسك به. وبحلول ١٩٨٠، شاع استخدام تعبير «بسكويت هش» لوصف سياسته الخارجية، وهو ما يعد اتهاماً لا ذعاً.

بالإضافة إلى حملة حقوق الإنسان، كان لمثالية كارتير أبلغ الأثر على سياسته تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. ففي أفريقيا، أدى تأييد السفير «أندرو يانج» - علناً في الأمم المتحدة للدول الناشئة في القارة، وإصراره على حكم الأغلبية في جنوب إفريقيا - لكسب العديد من الأصدقاء الجدد للولايات المتحدة. وفي أمريكا اللاتينية، سحب كارتير تدعيمه للمجلس السياسي العسكري القمعي في شيلي، وهو ما يمثل عكس سياسة كيسنجر. وفي فبراير ١٩٧٨، قطع كارتير كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لواحد من أقدم حلفاء الولايات المتحدة، «انستاسيو سوموزا» في نيكاراغوا، وذلك بسبب ماضيه البغيض إزاء حقوق الإنسان. وفي يونيو ١٩٧٩، ساندت الولايات المتحدة قراراً لمنظمة الدول الأمريكية، يدعو إلى استقالة «سوموزا»، وبدون المساعدة الأمريكية فشل «سوموزا» في مقاومة هجمات حركة الفدائيين «الساندينستا»، وفي يولييه ١٩٧٩ فرَّ «سوموزا» إلى ميامي، ثم اغتيل في باراجواي

بعد ذلك بعام. واعترفت الولايات المتحدة - فوراً - بحكومة «ساندينستا» الجديدة، وأمدتها بمساعدات اقتصادية، قدرها ١٦ مليون دولار، وبعد مرور عام، وقّع كارتر على اتفاقية مساعدات إلى نيكاراغوا، قدرها ٧٥ مليون دولار. وحيث إن «الساندينستا» كانوا يساريين مع وجود عنصر شيوعي قوى فى الحكومة، فإن رد فعل كارتر تجاه الثورة يعد تحولاً جوهرياً فى علاقة الولايات المتحدة بوسط أمريكا.

فى مايو ١٩٨٠، بدأ الفدائيون اليساريون حرباً أهلية فى السلفادور، حيث أمدتهم انتصار «الساندينستا» فى نيكاراغوا، وانتصار «كاسترو»، بالشجاعة والمؤازرة. ولكن حكومة السلفادور حاربت بواسطة جماعات وحشية - وإن كانت غير كفؤة - للبحث عن المتمردين والفتك بهم، كما أرسل جيش السلفادور فرقاً انتحارية «يمينية»، لقتل المئات من المعارضين المدنيين، وصلت إلى الآلاف فى نهاية الأمر. وبعد أن قامت قوات حكومية بقتل أربعة أمريكيين - ثلاث راهبات وعامل - أمر كارتر بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وإن أعلن عن استئنافها فى ١٤ يناير ١٩٨١، ضمن آخر تحركاته كرئيس للولايات المتحدة.

لقد حدثت أعظم انتصارات كارتر فى السياسة الخارجية، فى ١٩٧٨، عندما اتخذ موقفاً جريئاً وجسوراً إزاء معاهدة قناة بنما، التى أعادت لبنما السيادة الكاملة على منطقة القناة، وإن كان من غير الممكن أن ينسب الفضل كله إلى كارتر؛ إذ بدأت المفاوضات خلال إدارة جونسون، واقتربت للنهية على يد الحزب الجمهورى فى السبعينيات، ولكن عندما حان الوقت للاقتراع الفاصل على الاتفاقية فى مجلس الشيوخ، نجح أحد المعارضين المحمومين المتفعلين فى إعاقتها تقريباً، كما أن رونالد ريجان أدان المعاهدة فى حملته الانتخابية للرئاسة، فقال أحد الشيوخ فى ضيق «لقد سرقناها (بنما) بأمانة». ومع ذلك أيدّ فورد وكيسنجر المعاهدة، وسخر كارتر كل ثقل الرئاسة، للتصديق عليها، وهو ما حدث بالكاد.

كما أن كارتر حذا حذو الحزب الجمهورى بالنسبة للصين، وفتحت رحلة نيكسون إلى الصين، فى ١٩٧٢، الأبواب لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والصين،

ولكن مشكلة الاعتراف الكامل بالصين الشيوعية، وكيفية التصرف في المعاهدات الأمريكية مع الصين القومية كانت من المشاكل التي لم تزل قائمة. ثم أعلن كارتير في عام ١٩٧٨، أنه اعتباراً من يناير ١٩٧٩ سوف تتبادل الولايات المتحدة والصين الاعتراف الكامل بكل منهما، مع تبادل السفراء. وعلاوة على ذلك، أنهت الولايات المتحدة من جانبها معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التي أبرمت في ١٩٥٤، وسحبت اعترافها الدبلوماسي بالحكومة الوطنية، وبالتالي اعترفت بتايوان كجزء من الصين. وأدى ذلك إلى حملة انتقادات من الحزب الجمهوري، بقيادة السيناتور «باري جولدوتر» و«ريجان» المرشح للرئاسة الأمريكية، بدعوى أن تلك خيانة لواحد من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. ولكن كارتير تمسك بتنفيذ سياسته بالرغم من ذلك، إذ أنها كانت النتيجة المنطقية لمبادرة نيكسون وكيسنجر في الصين، وهي الحقيقة التي أخرجت نقد الجمهوريين.

كما حذا كارتير حذو كيسنجر في الشرق الأوسط؛ حيث لعب دوراً رئيسياً في إنجاز معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وهو الأمر الذي استبعد الجميع إمكانية حدوثه، بما في ذلك كيسنجر. وخلال ذلك، سطع نجم كارتير في الولايات المتحدة وحول العالم، ولقد تمكن كارتير من إحراز ذلك النجاح - أساساً - بسبب أنور السادات، خليفة عبد الناصر. لقد أدرك السادات أن مصر لن يمكنها خوض حرب أخرى، كما إنه كان - على أي حال من الأحوال - غير قادر على طرد الجيش الإسرائيلي المحتل من سيناء، ولذلك قرر أن يعرض على إسرائيل السلام، والاعتراف بها في مقابل الأرض المصرية المحتلة. وفي ديسمبر ١٩٧٧، ذهب السادات إلى إسرائيل، ليلقي خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلي، وهو التصرف الدرامي المؤثر الذي تطلب قدراً عظيماً من الشجاعة فاق كل تخيلات العالم أجمع؛ إذ جازف السادات بإدانة إخوانه العرب، بالإضافة إلى احتمال اغتياله، وبأن يسمي الإسرائيليون فهمه. لقد كان صريحاً فيما قاله للبرلمان، حيث أصر على أن أية اتفاقية بين إسرائيل ومصر، يتحتم أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية لنهر الأردن، ومن

مرتفعات الجولان، وتوفير وطن للفلسطينيين، والاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي حكومة الفلسطينيين، وأن تتنازل إسرائيل عن سيطرتها - المنفردة - على مدينة القدس. لقد بدت تلك الأهداف مستحيلة التحقيق، حيث ان رئيس وزراء إسرائيل الجديد «مناحم بيجين» - الإرهابي السابق، والسياسي اليميني - كان غير مستعد لقبول حل وسط بخصوص القدس أو المنظمة، كما أنه رفض تقديم أية تنازلات بخصوص مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. ولكن بيجين كان مستعداً لتوقيع اتفاقية منفصلة للسلام مع مصر (كانت أحد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية انقسام العرب)، غير أن السادات لم يستطع أن يتخلى عن بقية العرب، خاصة المنظمة، ولا حتى في مقابل استرداد سيناء. ولكنه كان مستعداً للمباحثات، مما أتاح الفرصة أمام كارتر.

في خريف ١٩٧٨، قام كارتر بدعوة بيجين والسادات لمقابلته في استراحة الرئيس في «كامب دافيد»، ميريلاند، على أن تقوم الولايات المتحدة بدور شريك «كامل» في المفاوضات. ولمدة أسبوعين تقريباً، تبادل الرجال الثلاثة مناقشات مكثفة، دون التوصل إلى اتفاق نهائي بالرغم من ذلك، حيث إنهم عجزوا عن تسوية قضايا القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو المنظمة. وبحلول ديسمبر، كانوا قد وصلوا إلى طريق مسدود، وقد أطلق كارتر على تلك المباحثات «أكثر تجربة مثيرة للإحباط، مرت بي في حياتي».

ومع ذلك فقد أصر على المضي قدماً، وفي أوائل ١٩٧٩ قام برحلة مفاجئة ومثيرة إلى الشرق الأوسط، حيث اجتمع مع السادات في مصر؛ ومع بيجين في إسرائيل. وفي نهاية الأمر أقتنعهما بالتوقيع على معاهدة سلام، كانت في أساسها عبارة عن اتفاقية باعتراف مصر بإسرائيل، وإحلال السلام بين الدولتين، في مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء على مراحل. كما ذكرت الاتفاقية مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بأسلوب مبهم، سمح بعدة تفسيرات مختلفة، وغفلت

ذكر مرتفعات الجولان أو القدس (الواقع أن ييجين كان قد دمج مرتفعات الجولان، في دولة إسرائيل في سنة ١٩٨٢، كما أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اليهود كانوا قد انتقلوا إلى الضفة الغربية). ولذلك، فقد رفضت الدول العربية المعاهدة، وأدانت السادات بعنف. ولكن المعاهدة أدت بالفعل إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، الذي تم في ٢٥ أبريل ١٩٨٢، وأدت إلى فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وللأسف الشديد أدت أيضاً إلى اغتيال السادات على يد جنود مصريين في ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١.

إن ما يدعو للسخرية أن الشرق الأوسط، الذي شهد أعظم انتصارات كارتير، هو الذي أدى إلى سقوطه. في واحد من أكثر الأحداث غرابة وشذوذاً في القرن العشرين، توصلت الحكومة الإيرانية في ١٩٨٠ إلى وضع الحكومة الأمريكية في حالة جمود؛ حيث لعبت الأحداث التي كانت تجرى في إيران دوراً جوهرياً في انتخابات الرئاسة في ذلك العام، وأدت إلى هزيمة كارتير في الانتخابات.

منذ ١٩٥٣، حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية في انقلاب، أعاد شاه إيران إلى عرشه، كانت علاقات الولايات المتحدة مع الشاه مذبذبة. كان إيزنهاور متحمساً لمساندة نظام الحكم، ولكن كينيدي وجونسون قدما قدراً محدوداً من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى إيران، على أساس أن الشاه كان ديكتاتوراً رجعيّاً، غير جدير بالثقة. ومع ذلك عاد نيكسون وكيسنجر إلى سياسة إيزنهاور، بل وتوسعا في تطبيقها، فقد اعتبرا أن إيران هي أفضل أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأنها شريك أساسي في سياسة احتواء السوفييت، وأنها البلد الوحيد الذي يعتمد عليه في تصدير بترول إلى الغرب. وكان الشاه عميلاً مهماً للمعدات العسكرية الأمريكية خلال أوائل السبعينيات، إذ كانت تبلغ مشترواته ثلث حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج، وبذا كان عاملاً جوهرياً في حل مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي، كما كان عدواً لدوداً للشيوعية. هذا بالإضافة إلى أن موقع

إيران الجغرافي - على الحدود الجنوبية لروسيا - جعلها دولة مهمة استراتيجياً. وكان موقف الشاه معتدلاً في منظمة الأوبك. بالإضافة إلى ذلك، سمح للولايات المتحدة بوضع معدات تصنت إلكترونية متطورة، على حدود إيران المشتركة مع الاتحاد السوفيتي. لقد كانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية بدرجة فاقت كثيراً فئتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، فكان الشاه يستقبل استقبال الملوك في رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة. كما كان عشرات الألوف من الشباب الإيراني يدرسون بالولايات المتحدة، وكان ضباط الجيش الإيراني يتدربون في الكليات الحربية الأمريكية، كما كانت قوات البوليس السرى الإيراني الشهيرة «السافاك» تتلقى تدريبها ومعداتنا من «وكالة المخابرات المركزية»، وكانت شركات البترول الأمريكية تمد الإيرانيين بالخبراء الفنيين والإرشادات المالية والعامة، مع المشاركة في الأرباح الهائلة، وكان الآلاف من رجال الأعمال الأمريكيين يمارسون أعمالهم في طهران. باختصار، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على أوثق وأفضل ما يمكن أن تكون عليه.

أو هكذا بدت؛ لأن الحقيقة هي أنه - فيما عدا النخبة الحاكمة في إيران - كان الشعور المعادى للولايات المتحدة قوياً ويزداد قوة. وكان الإيرانيون يلومون الولايات المتحدة، لأنها أعادت الشاه إلى السلطة في ١٩٥٣، وأبقته في السلطة بعد ذلك، وكانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة آذرت الشاه، وهو يتمادى في تركيز كل السلطات في إيران بين يديه شخصياً. وكانوا يشعرون أن الولايات المتحدة مسؤولة عن إنفاق الشاه تلك المبالغ الهائلة على القوات المسلحة - التي لم تتناسب على الإطلاق مع احتياجات الأمن الإيراني، بل كانت مخصصة لحماية مركز الشاه - بدلاً من تحسين ظروف الشعب الإيراني. وكان عدد لا يحصى من الإيرانيين يحمل الولايات المتحدة مسئولية برامج العمل بالوسائل العصرية والتي اتبعتها الشاه والتي كانت تعد - من وجهة نظرهم - انتهاكاً لتعاليم الإسلام الأساسية، والعادات الفارسية التقليدية. ولكن لأن الولايات المتحدة كانت تحصل على معلوماتها عن إيران من الشاه، وقوات

السافاك، والعسكريين الإيرانيين، وشركات البترول، كانت الاضطرابات المنتشرة بين جموع الإيرانيين، إما غير معروفة، أو مهملة، أو مرفوضة.

رغم سياسة كارتير إزاء حقوق الإنسان، فإنه تقبل نظرية «نيكسون - كينسجر» بأن الشاه كان حصناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فاستمر فيما كان متبعاً من بيع المعدات العسكرية للشاه، بسرعة قياسية، (وصل إجمالى مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ١,٢ مليون دولار، خلال ٢٢ سنة منذ ١٩٥٠، ووصلت قيمتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ إلى ١٩,٥ بليون دولار، وذلك بزيادة قدرها ستة عشر ضعفاً تقريباً). فى نهاية ١٩٧٧، العام الأول لتولية السلطة، ذهب كارتير إلى إيران، حيث كان ضيف الشرف فى حفل عشاء بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقدم الرئيس كارتير نجماً فى صحة الضيوف قائلاً: «إن إيران - بسبب زعامة الشاه العظيمة - تعد جزيرة للاستقرار فى واحدة من أكثر المناطق اضطراباً فى العالم». وأهمل كارتير ذكر المظاهرات الجماعية المعادية للشاه، التى وقعت فى ذلك اليوم فى طهران، والتى نجم عنها اعتقال المئات من الإيرانيين. كما أصيبت «وكالة المخابرات المركزية» بقصر نظر مشابه، ففى أغسطس ١٩٧٨ - الوقت الذى كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات قد شلت إيران فعلياً - أصدرت «وكالة المخابرات المركزية» تحليلاً من ستين صفحة عن «إيران فى الثمانينات»، جاء فى ختامه: «إن إيران ليست فى حالة ثورة، أو حتى فى حالة تمهيد لثورة».

فى الواقع كانت إيران - فى تلك المرحلة - تعج بالأنشطة الثورية، وكان الشاه منتقداً من قبل اليساريين (الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، واليمينيين (المللة أو شيوخ الإسلام، الذين كانوا يطالبون بجمهورية إسلامية، ونبذ الوسائل العصرية). لقد عجزت «وكالة المخابرات المركزية» عن إدراك مدى جدية التحدى أو مدى عمق كراهية الإيرانيين للشاه، بالرغم من أن عملاءها فى إيران، فاقوا فى عددهم أى مكان آخر فى العالم. كما أن المخابرات الأمريكية فشلت فى اكتشاف حقيقة حاسمة، وهى أن الشاه كان يعانى من مرض السرطان

بلا أمل في الشفاء. لقد كان الأطباء الفرنسيون يتولون علاجه بجرعات ضخمة من الأدوية، وكانت إرادته محطمة، فكان يتردد في اتخاذ القرار في لحظات حرجة، ولم تكن لديه الرغبة في توجيه جيشه بإمكانياته الضخمة أو قوات البوليس السرى ضد المشاغبين، الذين زادت جرأتهم وجسارتهم. لكن كارتر و «وكالة المخابرات المركزية» عجزا عن تصديق أن ملكاً مستبدًا مسيطراً على دولة غنية بثرونها النفطية، وذات قوات مسلحة هائلة، وقوات بوليس سرى تؤيده بحماس، يمكن الإطاحة به على يد عصابات غير مسلمة، بقيادة الملة ذوى اللحى. وفي الواقع، بلغ ازدياد كارتر لمعارضى الشاه السياسيين درجة، منعت من محاولة فتح قنوات اتصال معهم. وكان ذلك خطأ فادحاً في التقدير.

في منتصف ١٩٧٨، ظهر زعيم للمعارضة الإيرانية، هو آيات الله خومينى، وهو رجل مسن متعصب، كان يعيش في المنفى في باريس، حيث كان يرسل تعليماته من هنالك إلى أتباعه في إيران. وكانت رسالته هي: الإضراب عن العمل، ونشر الاضطرابات والفوضى والتخريب، وإثارة الشغب، ونشر الاضطرابات والفوضى؛ حتى يضطر الشاه الى التنازل عن العرش. ونفذ مئات الإيرانيين تعليماته، وسرعان ما أصبحت إيران عاجزة عن إنتاج بترول يكفى حتى احتياجاتها الداخلية، وأصبحت الدولة - فعلاً - فى حالة فوضى. وحيث ان الشاه كان قد حظر على الجيش الإيرانى أن يطلق النار على المشاغبين (كان الشاه يخشى من حمام دم، يمكن أن يدمر فرص ابنه فى خلافته) فقد هبطت معنوياته. وأخيراً، فى ١٦ يناير ١٩٧٩، غادر الشاه البلاد فى «عطلة» ممتدة. وبعد مرور أسبوعين، عاد آيات الله خومينى إلى إيران، حيث استقبلته - بحماس جارف - حشود المؤيدين، التى وصلت أعدادها الى مئات الآلاف. ورغم أن الخومينى لم يسبق له مطلقاً أن تولى منصباً رسمياً فى الحكومة، إلا أنه أصبح فوراً الحاكم الشرعى لإيران.

لقد عجزت إدارة كارتر عن تقرير كيفية التصرف مع «آيات الله»، إذ كانت معتادة - مثلها مثل الإدارات التى سبقتها - على التفكير بلغة الحرب الباردة فقط؛ ولذا فلم

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من فيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التي حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه في ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضاً أكثر شخص مسئول عن بقاءه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه - شخصياً - الثقة فى السوفييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالي، نبذت الإدارة الأمريكية التي خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم - منذ زمن بعيد - تجاوز الحدود التي وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التي استمرت لربع قرن - ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور جاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتاحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ - طبقاً لحجة نيكسون نفسه - لما جرّوت فيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هي فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلها الولايات المتحدة من فيتنام، دون وقوع فيتنام فى أيدي الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة - بالتالى - علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعوا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التي وضعها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلنا إليه كان هزئلاً.

حتى في الشرق الأوسط، الذي شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه في يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب إسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكي؛ وبالتالي القدرة على الاستمرار في تعنتها في مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذي قبل، وتجسّمت بالحرب الأهلية في لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التي تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجهت منظمة التحرير الفلسطينية في خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التي كانوا يرتابون أنها تأوي أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام في الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع في الشرق الأوسط - عموماً - مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار في العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفي أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففي زامبيا وروديسيا (زيمبابوي)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء*؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) في حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة في معسكرات مجاورة للمناجم، لمدة تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور في المناجم من ٧٢ سنتاً في اليوم - في ١٩١٠ - إلى ٥٧ سنتاً في اليوم، في ١٩٧٥.

كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد - وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع في ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما في جنوب أفريقيا - ذاتها - والتي حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصري في أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض في العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التي لم تتردد في استخدامها، وللسلطات التي رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالي، كانت السياسة الأمريكية، - كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكي القومي رقم ٣٩* - «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التي تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم في الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات في جنوب أفريقيا.

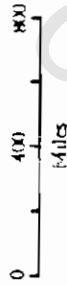
لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومي الأمريكي باستمرار الجمود في وضع المستعمرة البرتغالية في أنجولا**؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومي رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي للسياسة الأمريكية في أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا، تم إعدادها في ١٩٦٩، بناءً على طلب هنري كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون؛ بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر - من قبل - بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.

أفريقيا في عام ١٩٩٠ م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة



المحيط الأطلنطي

كاندا (تابعة لأنجولا)

المحيط الهندي

عذيب 31 سبتمبر
١٩٦٨ م

الجابون
١٩٦٠ م

زائير
١٩٦٠ م

موريتانيا
١٩٦٢ م

بوروندي
١٩٦٢ م

تنزانيا
١٩٦٤ م

أنجولا
١٩٧٥ م

زامبيا
١٩٦٤ م

جنوب غرب
أفريقيا (ناميبيا)
١٩٩٠ م

جنوب أفريقيا
١٩٩٠ م

مالاوي
١٩٦٤ م

زيمبابوي
١٩٨٠ م

بوتسوانا
١٩٦٥ م

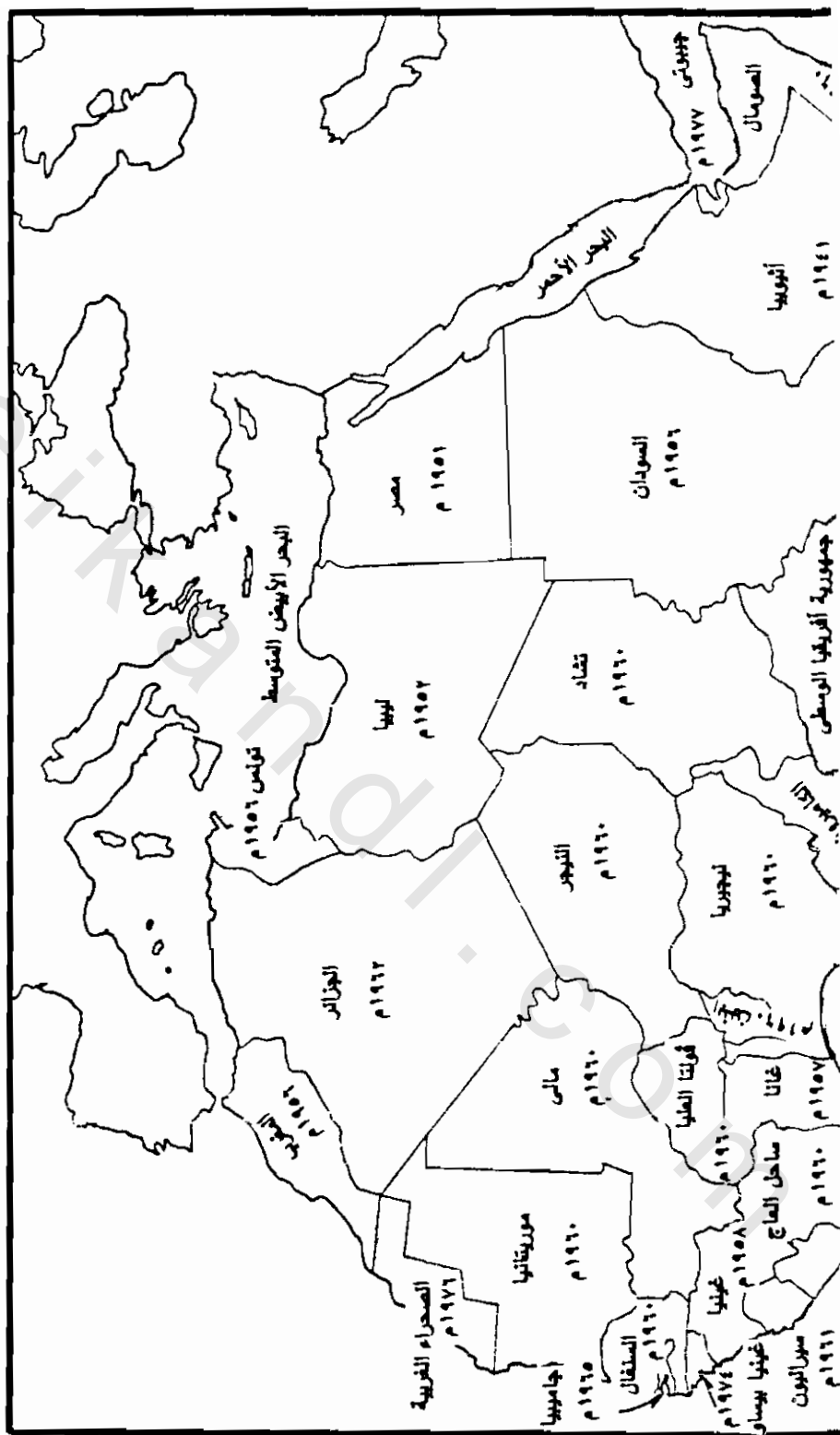
نميبيا
١٩٩٠ م

سوازيلاند
١٩٩٠ م

موزمبيق
١٩٧٦ م

إندونيسيا
١٩٤٥ م

بنغلاديش
١٩٧١ م



فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التي يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا ماثراً أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضاً)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلسى وإلى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة - من دول حلف شمال الأطلسى - التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

في أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكري في لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ إن زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التي لا نهاية لها، فقررُوا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفي يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية في «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير في إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية في البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها في أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام وجدت استحالة في العمل سوياً. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية - أكثر اطلاعاً على الأمور - أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التي سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجي.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبي» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا - فيما بعد - أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية في أنجولا - فقط - لمقاومة الخطر الشيوعي هناك، إلا أن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* - كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية في أنجولا. وفي ظل الاختيارات السياسية السائدة في أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطني للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعتُقد أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التي تلقتها «الجهة الوطنية» و«الاتحاد الوطني للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتي، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً - من ترع ما - للسياسة التي تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» في زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجهة الشعبية»، التي بلغت - في النهاية - حوالي عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفي ذلك الوقت، احتاجت «الجهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية في ذلك الوقت، في موقف لا تجسد عليه، بسبب الأسلوب البشع الذي اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «فيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذي أنشأ مجلس الأمن القومي الأمريكي، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية - والذي عرف باسم «لجنة الأربعين» - رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين في أفريقيا. ولكن، كما دون العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التي اشتركت في القتال بقوات عسكرية نظامية في سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا في حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين في موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت - نفسها - أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوْشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة، كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندي، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون - دون شك - فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شقرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعد، ثم أعلن - فى مارس ١٩٧٦ - أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» - زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ - ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، جونور - زعيم الأقلية فى مجلس النواب - فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» - وزير الدفاع - بتقديم تبرير ضعيف، موضحاً أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة - فى بعض الحالات - وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالا آخر على تولى الكونغرس لأمر السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق في سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدي، أو جونسون. لقد استخدم الكونغرس نفس السلطة، التي مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من فيتنام، سلطة الموارد المالية، ففي ٢٧ يناير ١٩٧٦ - وبالرغم من الالتماسات التي قدمها فورد وكيسنجر في آخر لحظة - اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونغرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونغرس بدأ - أخيراً - يواجه مسؤولياته، وفي سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغاية على المغامرين في «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجهة الشعبية» في أنجولا، فلم يعتبره الكونغرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة في أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة في الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث في ١٩٧٦، عندما أوشكت إثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل في صف إثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسيكر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونغرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولي السلطة في واشنطن، لم يتخذ أي إجراء. وبعد مرور سنة - في خريف ١٩٧٧ - طرد الروس من الصومال، فبدأوا في تسليح إثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل في صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، في أقصى جنوب قارة أفريقيا، في عالم آخر تقريباً عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العزم على الدفاع عنه إلى الأبد. في

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية - منذ ١٩٤٥ - إما في اتجاه حكم الأغلبية، أو في اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعماري، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتي). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد في الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقي أيضاً أن العالم نجح - خلال الأربعين عاماً الماضية - في التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة - على الأقل نظرياً - بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا - في الاتجاه المعاكس - بعيداً عن الديمقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا باضطراب منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود في النظام الاقتصادي، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التمييز العنصري، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التي نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التي أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجري فيها - مثل حقائق ما يحدث في مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة - لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا متبوذة من المجتمع الدولي فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالي كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها في جنوب أفريقيا، ولكن في نطاق لا يمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالي الاستثمارات الأمريكية في جنوب أفريقيا - في ١٩٧٣ - إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة - فى جنوب أفريقيا - محطة تابعة «لناسا NASA»؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على - أو بالقرب - من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات - فى مجموعها - ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شهر به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً - تقريباً - اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالي كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيفنسون» - فى أوائل الستينيات - إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشكل على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت - فعلياً - الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا - إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا - جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون - تحت إلحاح كيسنجر - أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات في ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتضت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩» للأمن القومي الأمريكي، مشكلة ناميبيا كالتالي «لايوجد حل للمشكلة حالياً. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسع النطاق الذي تطبق فيه سياسة التمييز العنصري ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولا تزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة في جامعات غرب أوروبا، وليس في الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها في أفريقيا يفوق - بقدر كبير جداً - ذلك المستوى في أي من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة في أفريقيا، هي الإنجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) في ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هي المنطقة الوحيدة التي خضعت للانتداب ولم تزل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.

obeikandi.com